الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٥٠**

الثلاثاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

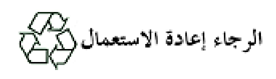
الرئيس:	السيد إلكين	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد هوانغ هونغ جيانغ
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غيليرمي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



09-37690 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد روبرت سيري. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): منذ أن اجتمع المجلس في ١١ أيار/مايو، تواصلت الجهود الدبلوماسية الدولية لتنشيط عملية البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

ستعقد المجموعة الرباعية اجتماعا في ترييست في ٢٦ حزيران/يونيه، حيث ستلتقي بأعضاء لجنة المتابعة التابعة للجامعة العربية. وقبل الاجتماع مع المجموعة الرباعية، سيجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، وسيلتقي رئيس الوزراء نتنياهو مع مبعوث الولايات المتحدة ميتشل في باريس. وتأتي هذه اللقاءات كجزء من حملة منسقة لتأمين الالتزامات والإجراءات المطلوبة من الأطراف لتهيئة الظروف لإعادة إطلاق الجهود الرامية للتوصل إلى حل يقوم على دولتين.

وقد جدد رئيس الولايات المتحدة أوباما في الخطاب الذي ألقاه في ٤ حزيران/يونيه في القاهرة التزامه بإنشاء دولة فلسطينية وحل الصراع العربي – الإسرائيلي. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن الحكومة الإسرائيلية ستقبل إقامة دولة فلسطينية، لكن بشروط صارمة تتعلق بالأراضي والأمن واللاجئين والقدس وطبيعة دولة إسرائيل. وشكل الخطاب خطوة إلى الأمام بالنظر إلى المواقف السابقة للحكومة الحالية. وأكرر ما قاله الأمين العام في المجلس في الشهر الماضي:

> ”وسيكون الاختبار الحقيقي لالتزام إسرائيل بحل الدولتين هو اتخاذ إجراءات على أرض الواقع، مقترنة باستعداد حقيقي للتفاوض بشأن جميع القضايا الرئيسية، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون، استنادا إلى الالتزامات الحالية لإسرائيل“. (S/PV.6123، الصفحة ٤)

وفي هذا الصدد، لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك نموها الطبيعي، أو تعلن عن اتخاذ تدابير للبدء بتنفيذه. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى إزالة ثلاثة مخافر متقدمة صغيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر بناء المستوطنات على نحو غير قانوني في جميع أرجاء الضفة الغربية في انتهاك لخريطة الطريق. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير المتعلقة باستمرار عمليات الموافقة على بناء مستوطنات جديدة مثلما كان عليه الحال في السابق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرح المستوطنون سبعة فلسطينيين في هجمات عنيفة، وأحرقوا عددا من الحقول، واقتلعوا مئات أشجار الزيتون. وحاول المستوطنون الاستيلاء على ٧ دونم من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية، مما أدى إلى مواجهات عنيفة مع السكان

الفلسطينيين المحليين. ولا يزال إنفاذ سيادة القانون على المستوطنين العنيفين غير كاف. غير أنني أرحب بقرار الحكومة الإسرائيلية منح تعويض مالي لـ ٥٠ من الشاكين الفلسطينيين الذين تضرروا بعنف المستوطنين في الخليل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ولا تزال المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة تنفيذا لأمر إسرائيلي، والأوامر بالهدم ما زالت تصدر ضد أصحاب المنازل الفلسطينيين في القدس الشرقية وسائر أرجاء الضفة الغربية، إذ أن هناك نحو ٤٥٠٠ من أوامر الهدم المعلقة. ونكرر دعوتنا إلى إنهاء التدابير الإسرائيلية الأحادية في القدس والتوقف عن هدم المنازل.

وأرحب بما اتخذته الحكومة الإسرائيلية من خطوات ملموسة للتخفيف من القيود المفروضة على الحركة على طرق الوصول إلى مدن نابلس وأريحا وقلقيلية ورام الله. غير أنه لا يزال هناك أكثر من ٦٠٠ عقبة، شأنها في ذلك شأن نظام التصاريح الصارم المفروض على تنقل الفلسطينيين. ولا يزال بناء الجدار العازل مستمرا في نطاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. وسيتطلب الأمر أن تقوم إسرائيل بتغييرات أساسية في سياساتها لتيسير حدوث تحول جوهري في الضفة الغربية، وتلك نية الحكومة الإسرائيلية المعلن عنها، والتي تستحق الترحيب.

وتحت ذريعة الشواغل الأمنية، واصلت القوات الإسرائيلية عمليات البحث والاعتقال في جميع أرجاء الضفة الغربية. وقُتل فلسطيني وجرح ٩٦، من بينهم ٣٣ طفلا. وأصاب الفلسطينيون ٥ إسرائيليين بجراح. واليوم، أطلقت إسرائيل سراح عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني والعضو في حركة حماس، بعد ٣٤ شهرا في السجن.

وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، رد الرئيس عباس على خطاب رئيس الوزراء نتنياهو بالإصرار على أن تجمد إسرائيل النشاط الاستيطاني قبل أن يتسنى استئناف المفاوضات. وفي خطاب ألقاه رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في ٢٢ حزيران/يونيه، أعلن عن نية بناء مؤسسات دولة فلسطينية في غضون سنتين، على الرغم من استمرار ظروف الاحتلال. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم أن الأمم المتحدة انتهت من إعداد خطة للاستجابة المتوسطة الأجل، لتستنير بها جميع جهود الأمم المتحدة لدعم عملية بناء الدولة يقودها فلسطينيون.

وتواجه السلطة الفلسطينية تحديا مباشرا يتمثل في الجانب المالي. فعندما عقدت لجنة الاتصال المخصصة اجتماعا في أوسلو في ٨ حزيران/يونيه، أفاد رئيس الوزراء فياض بأن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة حادة فيما يتعلق بالميزانية. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأعضاء إجراء مستعجلا للوفاء بالوعود والتعهد بتقديم دعم إضافي لميزانية السلطة الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، يتمثل السبيل المستدام الوحيد لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وحصول السلطة الفلسطينية على أموال كافية من إيرادات الضرائب في قيام إسرائيل بتخفيف تدابير الإغلاق وتهيئة أجواء مؤاتية للنمو الاقتصادي.

وتواصل السلطة الفلسطينية جهودها لإصلاح أجهزة الأمن ونظام العدالة الجنائية لديها، بمساعدة دولية كبيرة. ولا تزال تتخذ الإجراءات ضد المتشددين وفقا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. وأدت هذه الجهود إلى مواجهات عنيفة مع حماس في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في أشد المواجهات فيما بين الفصائل الفلسطينية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقتل أربعة أفراد من قوات الأمن في معارك بالأسلحة النارية مع متشددي حماس في قلقيلية في

٣١ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه، في عملية أمنية لقي فيها أيضا أربعة أعضاء من حماس ومدني واحد حتفهم.

كما قامت قوات الأمن الفلسطينية بمصادرة أسلحة ومتفجرات وأموال كانت بحوزة جماعات متشددة، وقيل إنها أحبطت مخططات للهجوم على مرافق أمنية أساسية في نابلس. ومات معتقل ينتمي لحماس في ١٥ حزيران/يونيه بينما كان تحت حراسة الاستخبارات الفلسطينية في الخليل في ظروف محل جدال.

ويحيلني هذا الأمر إلى تحد آخر تواجهه السلطة عملية بناء الدولة: أي إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. ويتجلى الطابع الملح لهذا التحدي وجسامته في التطورات على أرض الواقع. وردا على التطورات في الضفة الغربية، اعتقلت حماس العشرات من أعضاء فتح في غزة، ونهبت المنازل، وصادرت الممتلكات، وفرضت القيود على حركة قادة فتح السياسيين. ونددت مظاهرات وحملات إعلامية في غزة بالحملات الأمنية التي شنتها السلطة الفلسطينية وبتنسيقها الأمني مع إسرائيل. وحذر الجناح العسكري لحماس من اندلاع أعمال العنف في الضفة الغربية.

وبالمثل، لا تزال حماس تبسط سيطرتها على المؤسسات والمنظمات في غزة. ففي ١٤ حزيران/يونيه، فرّقت قوات الأمن التابعة لحماس بالقوة مظاهرة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في غزة كانت تدعو إلى الوحدة الفلسطينية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، سيطرت حماس على ''جمعية أصدقاء المرضى''، وهي منظمة طبية غير حكومية مستقلة تدير مستشفى وعددا من العيادات الطبية في القطاع.

إن بناء الدولة الفلسطينية على أساس مجتمعين منقسمين ومؤسسات منفصلة ومشروعيات متضاربة أمر لا يمكن أن يدوم. وعلى حماس أن تعيد تقييم موقفها إزاء حل الدولتين واللجوء إلى العنف ضد المدنيين، وأن تلتزم بتعددية سياسية حقيقية. وينبغي أن تواجه فتح التحدي المتمثل في الإصلاح الداخلي. وأرحب بالالتزام الشخصي الكبير للرئيس عباس، بينما تتواصل الجهود لاستكمال الترتيبات لعقد المؤتمر السادس لفتح. والأهم من ذلك كله، ينبغي للفصائل أن تبرم اتفاقا لإعادة توحيد صفوفها في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية، مثلما طالب بذلك القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والمجموعة الرباعية.

وعقد وفدا حماس وفتح اجتماعا في القاهرة في ٨ حزيران/يونيه، ومن المرتقب أن يعقدا اجتماعا آخر في ٢٨ حزيران/يونيه، وتتواصل الجهود للتوصل إلى اتفاق بحلول ٧ تموز/يوليه في القاهرة. كما يسّرت مصر عقد اجتماعات للجان المصالحة في غزة والضفة الغربية في جهد لتهدئة التوترات ومعالجة مسائل مثل الاعتقالات السياسية الدوافع والحرمان من التنقل. ويؤيد الأمين العام جهود مصر بشدة، ومن الأهمية بمكان أن تحظى بالدعم من جانب المجتمع الدولي وجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية.

إن الأزمة التي لم تحل بعد في غزة تؤثر سلبا على جميع الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في عملية السلام، وتتسبب بشرخ غير مقبول في نسيج الحياة المدنية في غزة. وقد حدد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها إذا كنا نريد وضع استراتيجية مختلفة وأكثر إيجابية في غزة. وأعتقد أن هناك الآن فرصة سانحة للبدء بتغيير الديناميات.

وقد سُجل انخفاض ملحوظ ومحمود في أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ ١١ أيار/مايو، أُطلق صاروخان وسبع قذائف هاون على إسرائيل من قطاع غزة، مما أدى إلى جرح شخص واحد. وقُتل ٦ فلسطينيين وجرح ١٠ في مواجهات مع قوات الدفاع الإسرائيلية

ونتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية. وكان من بين القتلى ٤ من الناشطين المتشددين الذين حاولوا الهجوم على موقع إسرائيلي في ٨ حزيران/يونيه. وبذلت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة جهودا لإنفاذ وقف إطلاق الصواريخ.

وبالمثل، تتواصل الجهود لمنع استئناف إمداد المتشددين في غزة بالأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الجهود المصرية لإغلاق الأنفاق ومصادرة المتفجرات. وأشيد بالجهود التي تبذلها مصر، والتي قدمت إليّ بشأنها معلومات خلال زيارة قمت بها مؤخرا للقاهرة. وأبلغت البعثة الإسرائيلية الأمانة العامة بتقييم إسرائيل ومفاده أنه دخل إلى قطاع غزة منذ عملية الرصاص المسكوب ٣٣٠ قذيفة هاون و ٣٧ صاروخا و ٤٠ قطعة سلاح مضادة للدبابات و ٤٦ قذيفة مضادة للطائرات و ١٧ طنا من المتفجرات على الأقل – وهي معلومات لا يمكن للأمانة العامة التحقق منها بشكل مستقل.

وما زالت أحوال السكان المدنيين مصدرا لقلق بالغ. ويتم إدخال الأغذية والأدوية إلى غزة، والشحنة الأولى من الماشية خلال تسعة أشهر دخلت إلى غزة في ١٩ حزيران/يونيه وتضم ٣٥٠ رأسا. ولكن الكمية الإجمالية وحجم السلع ما زال قاصرا إلى حد كبير عن دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي الاعتيادي. ودخلت غزة حوالي ٧٠ شاحنة يوميا في الشهر الماضي – وهي أقل بنسبة ١٥ في المائة من المتوسط اليومي للشهر الماضي وتقارن بدخول ٣٩٢ شاحنة يوميا في أيار/مايو ٢٠٠٧، حينما كان يوجد نظام للاستيراد والتصدير قادر على العمل. وقبل عملية الرصاص المسكوب مباشرة، كان المتوسط اليومي للشاحنات يبلغ ١٨ شاحنة. ولم تلب كميات غاز الطهي والوقود الصناعي التي سمح بإدخالها إلى غزة سوى نسبة ٧٠ في المائة و ٨٠ في المائة، على الترتيب، من الاحتياجات الشهرية.

وكما قال الأمين العام في ١١ أيار/مايو (انظر S/PV.6123)، من غير المقبول إطلاقا عدم السماح بإدخال أي مواد لإعادة التعمير إلى غزة بينما كان السكان المدنيون برمّتهم محاصرين في منطقة حرب وبالنظر إلى حجم الدمار الناجم عن عملية الرصاص المسكوب. وقدم الأمين العام إلى وزير الدفاع باراك اقتراحا من الأمم المتحدة ببدء الإنعاش المبكر لغزة بفتح المعابر أمام المواد اللازمة لاستكمال أعمال الأمم المتحدة لبناء المساكن والمرافق الصحية والتعليمية، التي توقفت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ولدى الأمم المتحدة آليات قائمة لضمان نزاهة البرمجة. وأُعد ذلك الاقتراح بالتشاور الوثيق مع السلطة الفلسطينية ومجتمع الأعمال في غزة، واليوم أكد رئيس الوزراء فياض للأمين العام تأييده الكامل للاقتراح. وأجريت مشاورات مكثفة مع الحكومة الإسرائيلية، ونحن ننتظر رد إسرائيل.

وعينت الحكومة الإسرائيلية مفاوضا جديدا بشأن مسألة العريف جلعاد شاليط، الذي حلت بالأمس الذكرى السنوية الثالثة لوقوعه في الأسر ولم يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إليه. وما زالت حماس تعلن استعدادها لاستئناف المفاوضات بشأن ذلك الملف مقابل الإفراج عن عدد يزيد على ١١٠٠٠ سجينا في السجون الإسرائيلية. وتتواصل الجهود المصرية لتسوية تلك المسألة البالغة الأهمية.

وفي ١ حزيران/يونيه، اجتمعت مع القاضي ريتشارد غولدستون حينما وصل إلى غزة، من خلال معبر رفح، لإجراء مرحلة أولى من تقصي الحقائق، عملا بالولاية التي أسندها إليه مجلس حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تعود البعثة إلى القطاع في نهاية هذا الشهر. وللأسف، لم تقدم حكومة إسرائيل أي تعاون للبعثة.

وما زلنا نؤمن إيمانا قويا بإمكانية تنشيط المسارات الإقليمية لعملية السلام إلى جانب إعادة تنشيط المسار الفلسطيني. وقام مبعوث الولايات المتحدة ميتشل بزيارة إلى لبنان وسوريا في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه لإجراء مناقشات بشأن تنشيط الجهود الإقليمية للسلام. وكانت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي.

ونحن ما زلنا نؤيد مبادرة السلام العربية بوصفها إطارا رئيسيا للسلام الشامل، ونرحب بالمشاركة الفعالة للبلدان العربية في الجهود المستمرة لتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات ونشجع هذه المشاركة. وما زلنا نؤيد عقد مؤتمر دولي في موسكو.

وإذ أنتقل الآن إلى لبنان، ومع مراعاة أن الأمين العام سيقدم تقريره العاشر عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في نهاية هذا الشهر، أود أن أركز على أبرز المسائل منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة المقدمة في ٢٠ نيسان/أبريل (انظر S/PV.6107).

لقد أجريت الانتخابات البرلمانية في ٧ حزيران/يونيه في جو من الهدوء وبدون أي شواغل أمنية رئيسية. وقيّمت بعثات المراقبة الدولية الانتخابات بأنها كانت حرة ونزيهة إلى حد كبير. وهنأ الأمين العام شعب لبنان وجميع الأحزاب والمؤسسات اللبنانية المعنية على إجراء الانتخابات بشكل سلمي. ووفقا للنتائج الرسمية التي أعلنتها وزارة الداخلية، فاز مرشحون من تحالف ١٤ آذار/مارس بـ ٧١ مقعدا من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ١٢٨ مقعدا، بينما فاز مرشحون من تحالف ٨ آذار/مارس بـ ٥٧ مقعدا.

وإزاء هذه الخلفية، ساد مناخ للحوار والتعاون في لبنان بعد يوم الانتخابات. وما زالت حكومة رئيس الوزراء السنيورة تضطلع بمهمة تصريف شؤون الحكم بعد الانتهاء الرسمي للدورة التشريعية في ٢٠ حزيران/يونيه. وسيُنتخب الرئيس الجديد للبرلمان في ٢٥ حزيران/يونيه. وبعد استكمال تلك الخطوة، سيقوم الرئيس سليمان بتعيين رئيس الوزراء المكلف، الذي سيجري بعد ذلك مشاورات رسمية بشأن تشكيل حكومة جديدة. وأعرب الأمين العام عن أمله بأن تمضي عملية تشكيل حكومة جديدة بأسرع صورة ممكنة وأن تجري في بيئة هادئة وآمنة.

ووصل سفير لبنان في سوريا إلى دمشق لتولي مهام منصبه في ٢٠ نيسان/أبريل وقدم نظيره السوري وثائق تفويضه إلى الرئيس سليمان في ٢٩ أيار/مايو. ولدى كل من البلدين الآن سفارة تزاول عملها في عاصمة البلد الآخر.

وفي الفترة منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، كان هناك عدد كبير من الاعتقالات، بما في ذلك اعتقال موظفين عسكريين سابقين وحاليين، بسبب مزاعم بالتجسس لحساب إسرائيل. وفي ١٦ حزيران/يونيه، جرى اغتيال أحد أعضاء فتح من ذوي الرتب الدنيا في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا. وما زالت هوية المهاجمين مجهولة. وبالرغم من هذا الهجوم، يجب الإشارة إلى أن الحالة داخل مخيمات اللاجئين ظلت هادئة خلال الانتخابات.

أما فيما يتعلق بإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين، فما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين انجازه. ومؤخرا أسفرت تعقيدات سببها اكتشاف مشغولات يدوية أثرية في موقع المخيم القديم خلال إزالة الأنقاض عن حالات تأخير جديدة في الجدول الزمني لإعادة بناء المخيم.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أطلق سراح اللواءات الأربعة الذين كانوا محتجزين منذ عام ٢٠٠٥ على ذمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، بناء على توصية قاضي التحقيق التابع للمحكمة الخاصة للبنان.

وظلت الحالة العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية الاضطلاع بأنشطة مكثفة للعمليات المشتركة خلال هذه الفترة. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية على أساس يومي تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأود أن أختتم بياني الآن. وبينما نستعد لاجتماع المجموعة الرباعية الذي سيعقد يوم الجمعة، فإننا سنتطلع إلى تأكيد قوي للإطار الدولي للسلام، على النحو المجسد في قرارات هذا المجلس، والاتفاقات القائمة ومبادرة السلام العربية. وأنا أدعو الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلى إجراء تقييم متأن للفرصة الماثلة أمامهم لخدمة المصالح المشروعة لشعبيهما. وأمام الإسرائيليين فرصة لتحقيق السلام والاعتراف الدائمين في إطار حدود آمنة ومعترف بها. وتتاح للفلسطينيين فرصة ليشهدوا إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية. ونحن بحاجة إلى أن تلتزم كلتا الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية التزاما واضحا بالحل القائم على وجود دولتين، يتم التوصل إليه بشكل سلمي من خلال المفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية؛ وبتنفيذ التزاماتهما في إطار خريطة الطريق؛ وبتغير الديناميكيات في غزة. والتصميم الدولي أقوى الآن من أي وقت مضى على ضمان أن تكون الالتزامات المقطوعة هي الالتزامات التي يتم رصدها والوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.